المصطلح والمعجم والتطبيقات الحاسوبية

الدكتور/ عبد الغني أبو العزم (*)

شبكة اللغويات العربية

(*)أستاذ التعليم العالي – الرباط

يمكن القول إن العالم العربي منذ أواخر الثمانينات وبداية التسعينات قد خطا خطوات تمهيدية على جانب كبير من الأهمية للتعامل مع تقنية الحاسوب، وإدخال الوسا ئل الآلية في مجال التطبيقات ال معجماتية والمعجمية والمصطلحية، خاصة بعد التغلب على إشكالية الحروف العربية واستخدامها الآلي في الأجهزة الحاسوي بة ومسايرة التطور العلمي علي الصعيد الدولي، وم ا تم تحقيقه في مضمار التقدم الحضاري الذي تعرفه المجتمعات المعاصرة وفي هذا الصدد تم إنجاز العديد من ا لأبحاث التمهيدية تركزت حول:

- خصائص ومميزات اللغة العربية
- تطويع الحاسوب واستخدامه في علوم اللغة العربية.
- تعريب المصطلحات الحاسوبية
- إيجاد قاعدة البرامج وبرمجتها وتكييفها
- التحليل اللغوي وتطبيقاته
- معالجة النصوص
- التخزين ووسائطه
- نظم استرجاع المعلومات

لقد ساهمت كل هذه الأبحاث في خلق قواعد التفكير المعلو ماتي، وتهيئ الأجهزة الضرورية، بموادها لمباشرة التطبيق الفعلي لإنجاز الأدو ات العلمية في الممارسة الإدارية والتعليمية والثقافية . لقد بدا واضحا أن الاختراعات الآلية في المجال الحاسوبي تعرف تطورا تصاعديا، وتقدم يوميا نتائج في منتهى الدقة، مما يجعل الاستف ادة منها أمرا تحتمه ضرورة التقدم العلمي، ومسايرة التطورات الهائلة لحل أعقد العمليات التي كانت تتطلب فيما مضى زمنا طويلا، وتحول دون إنجاز تلك الطموحات التي كانت تشغل علماء اللغة والمعجماتيين.

ومع كل ما تحقق من إنجاز علمي في مضمار الحواسيب، فمازال علم اللغة وبالتحديد في مجال الصناعة المعجماتية العربية يعرف بطئا إن لم نقل تأخرا، إذ لم نتم كن بعد من الاستفادة من التخزين المعلوماتي، وتكييفه حسب حاج ات الأبحاث المعجماتية والمعجمية.

فإذا كانت معاهد اللغة، ومعاهد التعريب في العالم العربي قد استطاعت تخزين عدد هائل من المصطلحات والمعاجم في محاولة لمعالجتها، فإنها لم تدخل بعد عالم الإنجاز المعجماتي في مجال صناعة المعاجم، ومازال العديد من الباحثين المعجماتيين عاجزين عن تداولها في أبحاثهم ومشاريعهم المعجماتية وهناك م شار يع معلن عنها لتهيء برامح نسقية، ولاشك أن تو افرها سيساعد على بلورة خطط علمية أكثر دقة لملامستها مع الحاج ات والرغبات، وإذا ما تم التنسيق بين الباحثين والمختصين من جهة، والمعاهد اللغوية م ن جهة أخرى، فإن العديد من المشار يع في مجال المصطلحات والمعاجم يمكن أن يعر ف طريق الإنجاز لتدعيم تداول اللغ ة بين الأوساط العلمية والتعليمية.

كيف يمكن لمعجم ما أن يضم عددا من المصطلحات المتداولة والمستحدثة؟ ما هي المعايير والمقاييس التي ينبغي اعتمادها في هذا الصدد؟

يخضع إدراج مصطلح من المصطلحات في أي علم من العلوم الإنسانية أو التطبيقية، أو العلوم الد قيقة ضمن مداخل المعجم لتوجهه وطبيعته ولمن هو موجه؟ و هذا ما يحدد م قاييس الاختيار، ولكي نقدم وجهة

بنية اللغويات العربية

نظر معجماتية تسعى إلى الاشتغال في ضوء التطبيق الحاسوبي، نشير إلى أن المعجم الذي نرغب أن نضمن مداخله عددا من المصطلحات في شتى العلوم هو معجم غير مختص، وذو طبيعة عامة يود أن يمس أكبر عدد هن القراء ليستجيب لرغباتهم، وما هم بحاجة إليه في حياتهم اليومية والعملية، وهذا التوجه يقتضي بالضرورة تحديد طبيعة الحقول المصطلحية في علاقتها الوطيدة مع الاستعمال والتداول.

الحقول المصطلحية

I - المصطلحات العلمية القديمة .

إن أي معجم شمولي من الضروري أن يشمل:

مصطلحات حضارية لها ارتباط بلغة المعجم، ويمكن أن تحدد فروعها فيما يلي:

- العلوم العربية الإسلامية عقلية ونقلية..
- الشعر والنثر،
- علوم القرآن والتفسير،
- أصول الفقه،
- علم النحو والبلاغة،
- علم التاريخ والجفرافية،
- علم النبات والطبخ،
- علم الحيوان.

وهناك عدد من الكتب الاصطلاحية التي تحتاج بدورها إلى جرد كامل نذكر من بينها.

- مفاتيح العلوم للخوارزمي (ت ٣٨٧ هـ)
- التعريفات للشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)
- الكليات لأبي البقاء الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ)
- جامع العلوم للقاضي عبد النبي الأحمد كثيري (ت ١١٧٣ هـ).
- كشاف اصطلاحات الفنون لمحمد علي الفاروقي التهانوي (ت ق ١٢ هـ).

تحتاج كل هذه العلوم والكتب الاصطلاحية إلى رصد الرصيد اللغوي العلمي القديم، والتعرف على مواصفاته وخصائصه، وتحديد طبيعة تداوله، وما هو موافق للعديد من المصطلحات الحديثة.

يلتجئ المعجماتي في هذه الحالة إلى ما تم تخزينه في الآلة الميكانوغرافية التي تسمح بتهيء المعلومات الأولى الضرورية، وتخضع فيما بعد إلى تحليل حسب الحاجات.

ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن مجمل الرصيد اللغوي القديم سواء ما تعلق منه بالمفردات أو بالمصطلحات يجب إخضاعه لتحليل آلي، إذ أصبحت الحواسيب تملك قدرة هائلة على تخزين عدد هائل من الكتب والنصوص واستكشاف آلاف الكلمات التي تتضمنها، مما يستحيل معه نسيان أي كلمة بجانب سياقها، واستعمالاتها اللغوية والنحوية مع ترتيبها الألف بائي.

لم يعد بإمكان المعجماتي الاستغناء عن هذا النوع من الإنجاز الآلي، وهو ما أصبح يقود خطواته في تهيىء رصيده اللغوي في جوانبه المفرداتية أو المصطلحية.

II- المصطلحات الحديثة

إن من بين أهم الإشكالات التي عرفتها المؤسسات العلمية العربية مع بداية هذا القرن هو كيفية التعامل مع المصطلحات الحديثة وضعا أو تعريبا ، وتعددت التوجهات، وما صاحب ذلك من خلط وإبهام والتباس، وعدم التمييز بين ما هو علمي تقني صرف ومستحدث، وما هو حضاري، وكان

المؤسسة العلمية، أو حاسة المترجمين ومصادر ثقافتهم، مع العلم أن المعجماتي يأخذ بعين الاعتبار حجم تواتر المصطلحات في النصوص المتداولة بين أيدي القراء في أرجاء لعالم العربي.

لا أحد ينكر أن الإشكال الذي يطرح أمام تعدد المصطلحات وتراكمها وما تم تخزينه في بنوك المعلومات المصطلحية هو أنه لم يدرس كما يقول د. رشاد الحمزاوي "دراسة تاريخية ووصفية وتحليلية من حيث الكم والكيف فضلا عما تنتجه كل مجلة وكل بنك من بنوك المعلومات من الطرق والوسائل والمناهج في معالجة المصطلح وقضاياه، لا نعتقد أنها ترتكز على رؤية تنظيرية شاملة للموضوع من جميع جوانبه" (٤).

إذا كان هذا الإشكال يعوق مهمة المعجماتي، ويجعله حائرا، ويضع أمامه صعوبة الاختيار بسبب تعدد تسميات المصطلح الواحد، فإنه من حيث المبدأ لا ينبغي أن يلجأ إلى الإقصاء في كليته نظرا لطبيعة عمله المحددة في رصد ما هو متوافر، ولتجاوز تضخم مداخله، فإن لجوءه إلى التواتر وكثرة الاستعمال هو المخرج الوحيد ليستجيب لرغبات القطاع الأكبر من القراء والمستعملين المحتملين للمعجم المحتمل إنجازه. لأن قضية اعتماد المصطلح الموحد مازالت بعيدة المنال، مع كل الجهد الذي بذله مكتب تنسيق التعريب، وما قام به من إنجاز هائل حيث وفر معاجم أساسية للتعليم العام، بعضها مكتمل، وبعضها في حاجة إلى تعديل، أو مراجعة، إذ نحن مازلنا في مرحلة البناء، وبناء أسس التوحيد والتقييس، وهناك اجتهادات علمية رصينة واقتراحات عملية لتجاوز هذه الإعاقة، وأهمها ما قدمه في هذا الصدد الأستاذ رشاد الحمزاوي لبناء نظرية مصطلحية تعتمد في رأيه على المعطيات التالية:

أ- نظام الوضع والتوليد
٢- نظام الترجمة
٣- النظام الصوتي
٤- نظام الحاسوب
٣- نظام التوحيد والتقييس (٥).

ولكن أعتقد من وجهة نظر معجماتية أن بناء هذه النظرية واستقامة عودها مع ما تتطلبه من دقة علمية ليس من السهل بمكان، إذ أن نتائجها في حالة اعتماد قواعدها لن تخلو بدورها من التعدد في الآراء المنهجية بسبب تعدد مصادر التكوين الثقافي، إلا أن المراحل التي تمر بها عملية البناء النظري لتكوين المصطلح حسب نسق الحمزاوي ستساعد مستقبلا على إيجاد قاعدة التوحيد والتقييس، إذ أن نظامي الوضع والتوليد والترجمة مهما حاولا اعتماد أسس الاشتقاق والمجاز والتعريب وإقرار قواعد آلية الترجمة، فإن ذلك لن يخلو أبدا من المترادفات، وهذا ما انتبه إليه بوضوح الأستاذ الحمزاوي، ولقد حاول معالجة هذا الإشكال على قاعدة مبادئ أربعة:

مبدأ الاطراد أو الشيوع والحجة اللغوية
مبدأ الإيجاز أو الحجة الصرفية
مبدأ التوليد أو حجة النماء المصطلحي (٦)

وفي ضوء هذه المبادئ وفي غياب نظرية مصطلحية متفق عليها يمكن للمعجماتي أن يدخل ضمن مداخل مشروع معجمه المصطلحات الملائمة، وفي إطار توجهاته المعجماتية، فهو مدعو إلى أن يشتغل بمرونة تامة، ولا ضرر في تعدد